تازة .. رقم التدخلات للوقاية المدنية بتازة ينم عن الجاهزية 24/24 ووصل إلى 8425 بالنسبة للسنة الفارطة 2023

عبدالحق خرباش ..03.03.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANEWS.NET

حقيقة نيوز . نت
تازة .. رقم التدخلات للوقاية المدنية بتازة ينم عن الجاهزية 24/24 ووصل إلى 8425 بالنسبة للسنة الفارطة 2023
تم يوم الجمعة 01.03.2024 بمدينة تازة ، تخليد اليوم العالمي للوقاية المدنية تحت شعار "التكنولوجيات المبتكرة في خدمة الوقاية المدنية".
تميز تخليد هذا الحدث، الذي جرى بحضور عامل إقليم تازة السيد مصطفى المعزة ، السيد رئيس الحامية العسكرية بإقليم تازة ، السيد الوكيل العام للملك ، السيد القائد الجهوي للأمن ، السيد القائد الجهوي للدرك الملكي ، السيد القائد الإقليمي للقوات المساعدة ، المجلس العلمي ، السادة نواب الأمة ، المنتخبون ، السيد الكاتب العام للعمالة بإقليم تازة ، باشا مدينة تازة وشخصيات مدنية أخرى ، بالإظافة إلى رؤساء الأقسام الوزارية بالإقليم . .
أكد القائد الإقليمي للوقاية المدنية بمدينة تازة ، في حصيلة وزعت على الشكل التالي ، 216 تدخلا في ما يخص الحرائق ، أما فيما يخص حوادث سير بلغ الرقم إلى 1771 تدخلا ، وتنوعت عملت التدخلات وشملت 6350 إغاثة الأشخاص ، ووصل العدد إلى 88 تدخل آخر .
بالنسبة للسكنيات وصل الرقم إلى 26 عملية إطفاء ، الحرائق الأخرى 83 عملية ، غاز البوتان 10 تدخلات، النقل 8 تدخل، و61 تدخل هم حرائق أخرى.

شملت ثلاث سنوات الأخيرة 2021، بما مجموعه 5579 تدخل همت الحرائق 268 تدخل، حوادث السير 1147 تدخل، إغاثة الأشخاص بما مجموعه 4076 تدخل.

أما سنة 2022، فقد عرفت حصيلة تدخلات المديرية الإقليمية للوقاية المدنية بتازة، 6071 تدخل، همت الحرائق ب 221 تدخل، حوادث السير 995 تدخل، إغاثة الأشخاص ب 4681 تدخل.

الحصيلة السنوية المقدمة عن المديرية، همت كذلك الدورات التكوينية وتدريب مجال الإسعافات الأولية ومكافحة الحرائق، وكذا الزيارات للمديرية لمجموعة من المصالح في إطار اتفاقية الشراكة، والتي تضم كل من القوات المسلحة الملكية (50 مستفيد)، الأمن الجهوي (114 مستفيد)، إدارة السجون (25 مستفيد)، مركز السلام غاز، مراكز تجارية كبرى، كما شملت بعض الحملات التحسيسية بمخاطر الحرائق لتجار المدينة القديمة، وحرائق الغابات للساكنة المجاورة وغيرها

يذكر أن الشعار الذي اختارته المنظمة العالمية للوقاية المدنية جاء بالنظر إلى أهمية الوسائل التكنولوجية في إدارة و تدبير المخاطر، لاسيما مع تزايد حدة الكوارث الطبيعية الناجمة عن التغيرات المناخية، ما يقتضي إعادة النظر في الاستراتيجية والوسائل المستعملة والرفع من النجاعة والكفاءة لتسيير عمليات الإغاثة والإنقاذ.

ومن هذا المنطلق، فإن البحث العلمي في مجال التكنولوجيا يضع رهن إشارة الجهات الفاعلة في مجال الحماية المدنية حلولا مبتكرة تمكن من تعزيز تفاعلها والرفع من نجاعة عملياتها.

يذكر أن المنظمة الدولية للوقاية المدنية أقرت هذا اليوم العالمي سنة 1990، حيث يعد مناسبة للتوعية والتحسيس بأهمية الوقاية المدنية وتجديد التزام الدول بتوفير الحماية والمساعدة للسكان في مواجهة الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان.

رئيس النيابة العامة للقضاة: مواطن اليوم لن يقبل من القاضي أي سلوك يمس بوقاره

عبدالحق خرباش ..28.02.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANEWS.NET
حقيقة نيوز . نت

دعا رئيس النيابة العامة حسن الداكي المسؤولين القضائيين، إلى الابتعاد عن المس بهيبة وسمعة القضاء، وإعطاء القدوة الحسنة؛ على اعتبار مواطن اليوم، لن يقبل من القاضي أي سلوك قد يمس بوقاره أو يزعزع ثقة المتقاضين في عدله.

وجاء ذلك التصريح، بمناسبة افتتاح أشغال الدورة التكوينية، تحت إشراف المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بتنسيق مع رئاسة النيابة العامة ووزارة العدل؛ لفائدة المسؤولين القضائيين الجدد والنواب الأولين للمسؤولين القضائيين في مجال الإدارة القضائية.

وتندرج #الورشة_التكوينية، في إطار تفعيل مقتضيات المادة 51 من القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون التنظيمي رقم 14.22.

كما تهدف إلى تنمية المهارات القيادية، وتعميق المدارك المعرفية في مجال #الإدارة_القضائية، لدى المسؤولين القضائيين ونوابهم الأولين.

وتأتي هته الدورة التكوينية حسب النائب العام للمملكة؛ في إطار

سياق تطبعه عدة تحولات تعرفها العدالة بالمملكة، تتمثل في مراجعة القوانين المنظمة للسلطة القضائية، وغيرها من القوانين ذات الصلة بمجال العدالة.
فضلا عن مَا وَاكَبَهُ ذلك من تَعْدِيلٍ لبعض النصوص_القانونية، التي يطمح من خلالها المغرب، لبلوغ العدالة المنشودة المعتمدة أساسا على حسن التواصل مع المرتفقين، وكسب ثقتهم فيها.
بالإضافة إلى تيسير ولوجهم إليها وتشجيع الاستثمار، وتحقيق التنمية، وحماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي، تجسيدا لما نص عليه الفصل 117 من الدستور.
وفي هذا الإطار، أكد حسن الداكي رئيس النيابة العامة أن تحقيق هذا الدور، رهين بالدور الذي يمكن أن يضطلع به المسؤول القضائي في هذه العملية، باعتباره قطب الرحى في المنظومة القضائية، وبالنظر للمهام المتعددة التي يباشرها.
باعتباره المسؤول الأول عن حسن تصريف الأشغال، وتوزيع المهام بالمرفق الذي يرأسه، مما ينبغي وضع استراتيجية العمل التي سَيَتَّبِعُهَا، من أجل تحقيق ذلك.
عبر السهر على ضبط العمل يضيف الداكي، وتطوير أساليبه، ورصد مختلف الصعوبات والمعيقات التي تعترض حسن تدبير مؤسسته، من أجل طرحها للنقاش مع باقي المتدخلين، بغية إيجاد الحلول المناسبة لها؛ تكريسا لمبدأ التعاون مع مختلف مكونات العدالة.
وأمام جسامة وتعدد المهام التي يضطلع بها المسؤول القضائي، قال الداكي أن #المجلس_الأعلى_للسلطة_القضائية، يولي لمسألة اختيار المسؤولين القضائيين، عناية خاصة تتمثل في المعايير التي وضعها لهذه الغاية والمؤهلات التي ينبغي توفرها في المسؤول_القضائي.
وهو ما انكب عليه المجلس في الدورات الأخيرة، والتي تعكس خياره الاستراتيجي في هذا المجال الرامي إلى التنقيب عن الكفاءات، وتشجيعها والرفع من مستوى أدائها القضائي، سواء كان مسؤولا قضائيا أو نائبا أولا له.
و استحضارا لثقل وتعدد المهام المنتظرة سواء من المسؤول القضائي باعتباره المخاطب #الأول بالمحكمة أو من نائبه الأول الذي يتولى تدبير المؤسسة نيابة عنه كلما كان لذلك ضرورة ، فإن النجاح في هذه المهام، يتطلب تملك قواعد وتقنيات التدبير الإداري.
فالمسؤول القضائي أو من ينوب عنه، مطالب اليوم بأن يكون متمكنا من #أدوات_القانون، وفي نفس الوقت متوفرا على مهارة المُدبر للمرفق الذي يرأسه.
حيث أن يَسْتَشْرِفُ المشاكل وَيَسْتَبِقُهَا بحلول ناجعة، تحقق انسجام وتكامل أداء مكونات المحكمة، وفق رؤية تعتمد تحديث آليات

العمل وتصريف الحاجيات اليومية للمتقاضين بكل عناية.
فضلا عن حسن التواصل مع القضاة وأطر كتابة الضبط، والتركيز على تأطيرهم؛ سيما الشباب منهم وتوجيههم وحمايتهم من كل المؤثرات التي قد تؤثر على عطائهم أو تنحرف بهم عن مسار النزاهة واستشعار الإحساس بالمسؤولية.
وهو ما يدفع المجلس، إلى إخضاع المسؤولين القضائيين ونوابهم، للتكوين في مجال الإدارة القضائية، بُغْيَةَ تملك آلياتها؛ لذلك فهم مدعوون اليوم لفهم واستيعاب دقة المرحلة والتحديات الكبرى التي تعرفها السلطة القضائية بجميع مكوناتها.
وذلك من أجل الانخراط التام بكل جدية وفعالية، لتحقيق #النجاعة_القضائية التي أضحت أمرا لا مندوحة عنه، وهو ما يتطلب منهم إجادة آليات الإنصات والتواصل مع المتقاضين، وتصريف الأشغال بتنسيق مع رؤسائهم المباشرين والمركزيين.
مع الحرص على بناء علاقة تعاون وطيدة مع محيطهم الخارجي والداخلي (رئاسة ونيابة عامة وكتابة الضبط وكتابة النيابة العامة)، وتكريس مبدأ التعاون والتكامل في إطار دراسة الصعوبات والمشاكل، التي قد تؤثر على في التدبير اليومي بشكل مشترك، مع كافة المتدخلين من هيئة الدفاع ومختلف مساعدي القضاء.
وهي مهام جسيمة ومتعددة، تقتضي امتلاك المسؤول القضائي سِعَةَ الصدر، وتملك مهارة الاستماع والتمسك بروح القانون، بكل حزم وتجرد؛ واكتساب المهارات، وإنتاج الآليات الكفيلة بالتدبير الأمثل للإجراءات المسطرية والملفات القضائية.
مع احترام آجال معقولة، بما ينعكس إيجاباً على نجاعة الأداء القضائي، وتملك الأدوات المرتبطة بالتواصل، والرفع من مستوى تأطير باقي القضاة، ونسج علاقات يسودها الاحترام والتقدير المتبادل بين مختلف مكونات العدالة.
والابتعاد عن كل ما يمكن أن يمس بهيبة وسمعة القضاء، والحرص على إعطاء القدوة الحسنة والمثالية، على اعتبار أن مواطن اليوم، لا يقبل من القاضي أي سلوك قد يمس بوقاره أو يزعزع ثقة المتقاضين في عدله.
بالإضافة إلى حياده في إطار الأمانة التي تطوقه؛ فضلا عن ضرورة استحضار التقاليد والأعراف القضائية الراسخة، وتدبير الأزمات وحسم الخلافات بهمة عالية.
وبتواصل مُتزن ومتميز، والتمسك بمنظومة القيم والسلوك المنصوص عليها في مدونة الأخلاقيات القضائية؛ باعتبارها من المرتكزات الأساسية لكسب رهان العدالة.
وعليه فإن التدبير الأمثل لمرفق العدالة وفقا لـ

رئيس_النيابة_العامة لحسن الداكي اليوم، هو تحقيق النجاعة، والرفع من جودة أداء العمل القضائي، لا يتوقف فقط على ما سبق بسطه من ضرورة التمسك بالقيم الأخلاقية والتوفر على المهارات التدبيرية والكفاءة القانونية.
بل إن عماد النجاح يبقى رهينا بضرورة اعتماد #الجدية في العمل، وفرضها كمنهج متكامل يربط المسؤولية بالمحاسبة، وفقا لما أكد عليه #جلالة_الملك في خطابه العرش الرابعة والعشرين.
وإلى جانب هذه المقومات التي ينبغي أن يتحلى بها قضاء القضاء_المغربي، يقول الحسن الداكي أن النجاح في مجال تدبير الإدارة القضائية، يتطلب من المسؤول القضائي وضع برنامج للعمل، يربط فيه تحقيق النتائج بالأهداف.
مستحضرا في نفس الوقت الإمكانيات المتوفرة والإكراهات المطروحة واستشراف المستقبل، وهو ما يقتضي التوفر على لوحة قيادة، تُحدد المهام والمسؤول عنها وآليات التنفيذ وآجالها.
مع وضع مؤشرات يستطيع من خلالها قياس مستوى الأداء، ومعرفة مستوى النجاح الذي تحقق، ونقط الضعف التي تؤثر على عمله، قصد تلافيها مستقبلا؛ بالإضافة إلى ترصيد المكتسبات والمنجزات المحققة، في إطار التخطيط المستقبلي.
ولا عُدَّةُ المُدَبِّر الإداري في هذا المجال وفقا لتصور النائب العام، إلاّ بامتلاك أدوات التواصل؛ لأن الإدارة القضائية تقوم على علاقات متشابكة مع القضاة، ومع مصالح كتابة الضبط، وهيئة الدفاع، وكل مساعدي العدالة والسلطات العمومية والمحلية والاعلام.
أما بالنسبة للنيابة العامة، يُضاف إلى ذلك كيفية ضبط العلاقة مع ضباط الشرطة القضائية، بمختلف أصنافهم؛ وكذا مع فعاليات المجتمع المدني وغيرهم.
افتتاح أشغال الدورة التكوينية تحت إشراف المجلس الأعلى للسلطة القضائية لفائدة المسؤولين القضائيين الجدد والنواب الأولين للمسؤولين القضائيين في مجال الإدارة القضائية

عبد اللطيف حموشي يدعو للتربية الإعلامية للوقاية من الجريمة

عبدالحق خرباش ..23.02.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANEWS.NET
حقيقة نيوز . نت

المدير العام للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب عبد اللطيف حموشي يدعو للتربية الإعلامية للوقاية من الجريمة .
في ندوة علمية بـ"الإيسيسكو".. عبد اللطيف حموشي يدعو للتربية الإعلامية للوقاية من الجريمة
دعا عبد اللطيف الحموشي المدير العام للمديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، إلى ضرورة تحصين المجتمع، وتعزيز الوعي المشترك بأهمية التربية الإعلامية للوقاية من الجريمة، مشددا على أن التربية الإعلامية تلعب دورًا حاسمًا في تمكين الأفراد من التعامل السليم مع وسائل الإعلام المختلفة والتمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة.
وجاء في كلمة عبد اللطيف حموشي، المدير العام للعامة لمراقبة

التراب الوطني عضو المجلس الأعلى لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، التي تلاها أبو بكر سبيك، الناطق الرسمي باسم المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بالمملكة المغربية، أن التحديات الأمنية تتطلب تعزيز الوعي الإعلامي والأمني في المجتمع، وخاصة بين الشباب الذين يشكلون جزءًا هامًا من المستهدفين للجرائم المختلفة، وبناء قدرات الشباب في مجال التعامل مع وسائل الإعلام يمكن أن يسهم في تعزيز القيم الإيجابية والوقاية من الجريمة.

واستعرض جهود المديرية لإدماج مخططات تنموية ومقاربات معاصرة للتعزيز المشترك للأمن، داعيا إلى تعزيز التربية الإعلامية في المناهج التعليمية وتطوير برامج تدريبية للمعلمين والشباب، بهدف تمكينهم من التعامل السليم مع وسائل الإعلام.

و انطلقت أعمال الندوة الدولية "التربية الإعلامية: آفاق وتطلعات"، التي تعقدها منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالمملكة العربية السعودية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ممثلة في قطاع الإعلام والاتصال – إدارة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب، ووزارة الشباب والثقافة والتواصل بالمملكة المغربية، بهدف نشر وترسيخ مفاهيم ومبادئ وقيم التربية الإعلامية والمعلوماتية، والعمل على تضمينها في المناهج التعليمية لتطوير مهارات التفكير النقدي.

وفي كلمته أكد الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للإيسيسكو، محورية الدور الذي يلعبه الإعلام في شتى المجالات، مبرزا أن المجال الإعلامي له من السلطة ما يلزم الاستعداد لآلياته تنشئة وتربية وإعدادا وتطويرا وتجويدا.

واستعرض معطيات من بيئة الإعلام الشبكي الجديد، التي تظهر أن أكثر من 4.4 مليار شخص يمثلون 64.6% من سكان العالم يتبادلون الأخبار والأفكار عبر وسائط التواصل الاجتماعي، فيما 15% من وقت حياة اليقظة يمضيه الإنسان اليوم على شاشات التواصل الشبكي، بواقع 10 مليارات ساعة يوميا ينفقها العالم في عالمه الافتراضي.

وأكد الدكتور خالد بن عبد العزيز الحرفش، وكيل جامعة نايف العربية للعلاقات الخارجية، أن الجامعة انطلاقا من مسؤولياتها في مجال تنفيذ الاستراتيجيات والخطط العربية الأمنية والوقاية من الجريمة، تهدف من خلال برامجها ترجمة الاهتمام بموضوع الإعلام ودوره في مكافحة الجريمة والوقاية منها، إلى واقع ملموس يسهم في تعزيز مفهوم الأمن الفكري، معربا عن تطلعه إلى أن تكون هذه الندوة نقطة انطلاق نحو خطة استراتيجية عربية لتعميم التربية الإعلامية.

وأفاد هشام بلاوي، الكاتب العام برئاسة النيابة العامة بالمملكة المغربية، نيابة عن السيد الحسن الداكي، الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض رئيس النيابة العامة، أهمية التربية الإعلامية في ظل سياق عالمي يعرف ثورة تكنولوجية بالمجال الإعلامي، بهدف الرفع من منسوب وعي الأفراد لتحليل الرسائل الإعلامية، مستعرضا جهود المملكة

في هذا السياق.